اللهم صل على نبينا محمد وآله وسلم

بخلاف نحو عبد مناف مما ليس له حالة قبل العلمية فإن المضاف له فيه جزء علم وليس مقصودا على حياله قوله
فعدت الإضافة إليه قلنا ذلك قصد عرضي تابع للمقصود بالذات والعلم الذي هو تمييز مسماه ولذلك لم يكن
اللفظ به مركبا فلما تساوى الأول والثاني في كون كل منهما جزءا غير مستقل ولا مقصود معناه الأصلي رجح
الأول بالتصدر فنسب إليه والإجمال الحاصل بذلك غير قصد إذ المتهد هذا والتعويل على ما سبق ويندرج
في قولهم إن يكون المضاف ليس مقصودا ما كان مبدوا بابن أو أب وما لم يكن مبدوا بذلك كغلام زيد المغلب
على بعض غلمانه بعد أن كان يطلق عليه وعلى غيره فينسب بعجزه وبه يعرف عموم قوله أو ذات تعريف ويكون
وقيل عطف الأعم على الأخص وأو بمعنى الواو عطفه بها ضرورة والتعريف الملاحظ هو باعتبار الحالة
الأصلية وتقييد قوله وغيره إلخ بقوله إن لم يخف لبس غير صحيح لما تقدم ومن هنا قال ابن هشام ينبغي بل
يجب أن لا يحنث اللبس بل يقال في عبد الأشهل عندي قال وهم صلبوا العبدي في جذع نخلة فأعطت
شيئان الأباجذعا وذلك أنهم لم يجتنبوه في مصطفى ومعطفى وضارب وضاربة ومسجد ومساجد وزيد
بن وخمسة عشر وبالجملة بمراعاة اللبس هادم لقواعد هذا الباب أو مقتضى لتزيين أحد المتساويين
وفي المغرب مثل ما قال الناظم وفي كلام ابن الخباز ما يخالفه حيث قال المضاف ضربان مضاف إلى اسم
غير مقصود فينسب إليه ويترك ذلك الذي ليس بمقصود فتقول في النسب إلى امرئ القيس وعبد مناف
امرئي وعبدي وشذ منافي نسبوا للثاني لأن فيه الباسا ومضاف إلى اسم يتعرف به وذلك في البنين
والآباء كابن الزبير وأبي بكر تقول زبيري وبكري فينسب إلى الثاني لأنه أشهر اهـ فظاهر قوله لولا عبد وحكمه
ثانيا بشذوذ قولهم منافي أن الجادة والعمل على أن الالباس لا يراعى في ذلك هـ ورد اللام حتم
إن إذا ثني يرد أو لا مجاز رد اللام حتم فتبدأ وخبر وإن يرد بناء الفعل للمفعول شرط وإذا
ثني بالبناء للمفعول ظرف للشرط فإذا فيه ظرفية لا شرطية والمعنى أنه يجب رد اللام في النسب
لما حذفت منه إن رد في تثنية ذلك الاسم كأب وأخ تقول أبوي وأخوي لقولهم في التثنية أبوان
وأخوان وحقه أن يزيد أو جمع تصحيح المؤنث ليعلم وجوب الرد في نحو سنة فتقول سنوي
أو سني لقولهم سنوات أو سنهات جماد الخلاصة أتم لأن ذكرها لجمع تصحيح المذكر لا فائدة له كما
بينه شراحها قوله أو لا أي أو لا يرد في التثنية ورد اللام جائز لا واجب نحو حر وغد وشفة فتقول حري
وغدي وشفي ولك أن تقول حرمي وغدوي وشفي وتاء أحذف وبنت أخت ولذكرها أصلي
ذهب الخليل وسيبويه إلى أنه ينسب إلى أخت وبنت كما ينسب إلى أخ وابن بحذف التاء ورد المحذوف
فتقول أخوي وبنوي وذهب يونس إلى أنه ينسب إليها على لفظها ولا تحذف التاء فتقول

أختي

اللهم صل على نبينا محمد وآله وسلم

أختي وبنتي وحجة الأول أنهم قالوا أخوات وبنات بحذف التاء والرد إلى صيغة المذكر الأصلية
وتقدم أن ما وجب رده في الجمع يجب رده في النسب هكذا وجهه في التوضيح وشرحه ورد بأنهم لم يردوا
المحذوف في جمع بنت وأجيب بأنها ردت وحذفت بعد قلبها ألفا لالتقاء الساكنين ورد بأن شرط
قلب الواو ألفا ألا يكون بعدها ألف وقيل إنها ردت في أخوات لأن الواو أم الضمة التي في أول
المفرد وهو أخت فناسب أن يكون في الجمع اهـ قلت لا يخفى ضعف وتكلف لظاهر أنهم لم
يردوا في جمع بنت لعدم ردهم في تثنية مذكرها حيث قالوا أخوان ولم يقولوا بنوان وسره
أنهم لم يعوضوا في أخ فرجعوا للأصل وعوضوا في ابن ما كتفوا بالعوض وقالوا أبنان وأجروا الجمع
مجرى التثنية في عدم الرد وحجة يونس أن التاء فيهما للإلحاق لا للتأنيث وألزمه الخليل إذ ينسب
إلى هنت ومنت بإثبات التاء ولا يقول به وفرق له بأن التاء فيهما لا تلزم بخلاف أمنت وبنت لأن التاء
في هنت في الوصل خاصة وفي منت في الوقف خاصة وهو ظاهر ومن هنا اختار المصنف مذهب يونس ثاني
ثنائي بلين ضعف إذا نسب إلى ثنائي وضعا فإن كان ثانيه حرف لين ضعف بمثله إن كان
ياء أو واوا فتقول في كي ولو كيوي ولووي لأن كي لما ضعف صار كحي ولولا ضعف صار كدو وإن
كان ألفا ضوعفت وأبدل ضعفها همزة فتقول في اسمه لا لاهي وإن شئت أبدلت الهمزة
واوا فقلت لاوي ومفهوم قوله بلين أن ثانيه إذا كان حرفا صحيحا لا يجب تضعيفه وهو كذلك
فيجوز أن تقول في كم كمي بالتضعيف وكمي بتركه وثنية أجير وافتح العين تفي إذا نسب
لمحذوف الفاء وكانت لامه متعلقة كثنية جير برد فائه وتفتح عينه مطلقا ويعامل معاملة
المقصور فتقول وشوي هذا مذهب سيبويه وقال أبو الحسن ترد العين إلى سكونها
الأصلي فتقول وشيي والصحيح الأول إذ به ورد السماع ولذلك جرى في المتن عليه وإن كانت
اللام صحيحة كعدة فمفهومه أنه لا يجير وهو كذلك فتقول عدي وما اعتذر به ابن هشام وأبو
إسحاق عن عدم ذكر الخلاصة لمحذوف العين من أنه لا يجير تبعا فيه إطلاق كثير من النحويين والصواب
أن ذلك مقيد بغير المضاعف والمعتل اللام أما المضاعف كرب مخفف رب فإنه إذا سمي
به ونسب إليه جير وجوبا فيقال إلى نص عليه سيبويه ولم يخالفه غيره وأما المعتل اللام كالمدي
اسم فاعل من أدى فإنه يجير كذا قال الدماميني والذي يظهر أنه لا وجه لرد عين المدي وهي الهمزة
بل لا وجه لجوازه فإن قيس على ثنية فباطل لأن ذلك بقي على حرفين ثانيهما لين وأما هذا فعلى
ثلاثة أحرف فلا حاجة لرد الهمزة بل يجب قلب كسرة الراء فتحة كما في شي ثم قلب الياء ألفا ثم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)